

السؤال: المسؤولية الدولية مبدأ قانونيا متعدد الأسس. حلل وناقش؟

الإجابة لابد أن تتضمن ما يلي:

مقدمة:

تتناول العناصر التالية:

- تعريف المسؤولية الدولية مع الإشارة إلى المفهوم التقليدي والمعاصر؛
- الإشارة إلى أنه مبدأ عرفي متعدد الأسس؛

المطلب الأول: الأسس التقليدية للمسؤولية الإدارية

تتضمن كلا من نظريتي التضامن والخطأ.

الأساس الأول: نظرية المسؤولية التضامنية: (2 نقط)

- الإشارة إلى أصولها التاريخية.
- التأكيد على أنها سادة في العصور الوسطى.
- تعريفها وبيان. وكيف تتم.
- التنبيه إلى دور الإسلام في إبطالها.

الأساس الثاني: نظرية الخطأ (3 نقط)

أولاً: مفهومها

- تعريفها والإشارة إلى أصولها التاريخية، مع الإشارة إلى صاحبها.
- الإشارة إلى التطور الذي لحق بها.
- تحديد نقاط ضعفها

ثانياً: تطبيقاتها

المطلب الثاني: الأسس الحديثة للمسؤولية الدولية

تتضمن ثلاثة أسس: نظرية غير المشروع، ونظرية المخاطر، والنظرية الموضوعية.

الأساس الأول "نظرية الفعل غير المشروع" (5 نقط)

أولاً: مفهومها (3 نقط)

- أسباب وظروف ظهورها،
- الإشارة إلى صاحبها.
- مع التأكيد على فكرة عدم قبول تذرع الدولة بأن قواعد قانونها الداخلي،
- تعريف الفقه الغربي لها (تعريف واحد يكفي)

- تعريف الفقه العربي لها (تعريف واحد يكفي)

ثانيا: تطبيق النظرية في القضاء الدولي (2 نقط)

الاكتفاء بتطبيقين فقط

الأساس الثاني "نظرية المخاطر" (5 نقط)

أولاً: مفهومها (3 نقط)

- فكرتها الأساسية: تمثل نظرية المخاطر باكورة بحث الفقه الدولي عن أساس جديد للمسؤولية، يعوض عن نظرية الخطأ، الذي أصبح عسير الإثبات، وعن نظرية الفعل غير المشروع، الذي أصبح من الصعب اللجوء إليها، لتغطية حالات المسؤولية عن الأضرار، التي تحدثها الأنشطة المشروعة للدول.
- تعريف الفقه الغربي لها (تعريف واحد يكفي)
- تعريف الفقه العربي لها (تعريف واحد يكفي)
- الإشارة إلى وجود رأي مساند وآخر معارض لها.

ثانيا: تطبيق النظرية في القضاء الدولي (2 نقط)

الاكتفاء بتطبيقين فقط

الأساس الثالث "النظرية الموضوعية" (3 نقط)

تبلورت المسؤولية الموضوعية نتيجة خطوة ثورية اتخذت من طرف لجنة القانون الدولي في مشروع مسؤولية الدول كبديل عن النهج التقليدي للمسؤولية الدولية للدولة الذي يشترط لقيام تلك المسؤولية حدوث ضرر، واختارت بدلا عن ذلك نهجا موضوعيا يستند على مفهوم التعدي على قاعدة من قواعد القانون الدولي.

وعليه فإنه وفق الرؤية الحديثة للمسؤولية الدولية للدولة فإنه الإقرار بوجود مجتمع دولي أساسه القانون. ووصف الطابع "الموضوعي" للمسؤولية بأنه واضح أشد الوضوح، لأن هذا السياق هو الذي يجب أن تحي فيه المصالح العامة، و"الموضوعية" للمجتمع الدولي ككل. ولا يمكن أن يتوقع أن يسهم إدراج الضرر كأحد العناصر المكونة للفعل غير المشروع والإشارة إلى شكل ما من أشكال الإهمال أو التدليس بمعنى النية الإجرامية في زيادة الإيضاح والاستقرار في العلاقات الدولية بالنظر إلى الطابع الذاتي لتلك المفاهيم.

خاتمة (2 نقط):

تؤكد فيها على أهمية مبدأ المسؤولية الدولية في القانون الدولي، وعلى ضرورة الإسراع في التصديق على مشروع المسؤولية الذي أنجزته لجنة القانون الدولي بطلب من عصبة الأمم، والذي لا يزال لحد اليوم في أدراج منظمة الأمم المتحدة ينتظر مصادقة الدول عليه.